

العقوبات المالية

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. قال -رحمه الله تعالى- فصل: وأما التغيير فممثل ما روى أبو داود عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم: { أنه نهى عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس } فإذا كانت الدراهم أو الدينارين جائزة فيها بأس كسرت. ومثل تغيير الصورة المحسمة وغير المحسمة إذا لم تكن موطوعة؛ مثل ما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { أتاني جبريل فقال إني أتيتك الليلة فلم يمنعني أن أدخل عليك البيت إلا أنه كان في البيت تمثال رجل، وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل، وكان في البيت كلب، فأمر برأس التمثال الذي في البيت يقطع فيصير كهيئة الشجرة، وأمر بالستر يقطع فيجعل في وسادتين متبذتين توطآن، وأمر بالكلب يخرج، ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم. وإذا الكلب جرو كان للحسن والحسين تحت نصيد لهم } . رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وصححه. وكل ما كان من العين أو التأليف المحرم فإزالته وتغييره متفق عليها بين المسلمين؛ مثل إراقة خمر المسلم، وتفكيك آلات الملاهي، وتغيير الصور المصورة، وإنما تنازعوا في جواز إتلاف محلها تبعاً للحال، والصواب جوازه كما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف، وهو ظاهر مذهب مالك وأحمد وغيرهما، والصواب أن كل مسكر من الطعام والشراب فهو حرام. ويدخل في ذلك التبغ والمزر والحشيشة القنبية وغير ذلك. وأما التمليك فممثل ما روى أبو داود وغيره من أهل السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم -فيمن سرق من الثمر المعلق قبل أن يؤويه إلى الجرين- أن عليه جلدات النكال وغرمه مرتين، وفيمن سرق من الماشية قبل أن تاوي إلى المراح أن عليه جلدات النكال وغرمه مرتين. وكذلك قضى عمر بن الخطاب في الضالة المكتومة أن يضعف غرمها. وبذلك كله قال طائفة من العلماء مثل أحمد وغيره. وأضعف عمر وغيره الغرم في ناقة أعرابي أخذها مماليك جياح فأضعف الغرم على سيدهم ودرأ عنه القطع. وأضعف عثمان بن عفان في المسلم إذا قتل الذمي عمداً أنه تضعف عليه الدية؛ لأن دية الذمي نصف دية المسلم وأخذ بذلك أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى-. هذه من العقوبات المالية لمن فعل جرماً أو ذنباً يستحق أن يعاقب بعقوبة مالية تزجره وينزجر أمثاله، وقد يضاف إلى هذه العقوبة المالية عقوبة بدنية. ففمن العقوبات المالية إتلاف المحرمات على أهلها؛ إذا اقتنوا شيئاً من المحرمات التي يحرم اقتناؤها فإن إتلافها عقوبة لهم، ولو اشتروها بأموال طائلة، فإنها لما كان محرماً اقتناؤها والعمل بها لم يكن لها قيمة، ولم يكن لها حرمة فتتلف على أهلها. فبدخل في ذلك الخمر؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم أتلفها على أهلها لما حرمت، وأتلف أيضاً أوانيها وطروفها؛ حيث جاء ومعه بعض الصحابة معهم السكاكين فمزقوا تلك الظروف حتى سألت الخمر التي فيها؛ وذلك لأنها أصبحت لا قيمة لها. ويلحق بها أيضاً إتلاف المخدرات التي هي أيضاً من جملة المحرمات، مثل: الحبوب المخدرة، فإنها ضارة وفيها آفات وفيها شرور، فإذا عثر عليها فإنها تتلف، ولو كان قد بذل فيها أموالاً كثيرة، ولو كان هناك من يشتريها بأموال طائلة، لا قيمة لها. وكذلك أيضاً ما يسمى بالحشيشة وهي نبات يأكلون أوراقه يحدث لهم أمراضاً، وفيه أيضاً خسارة ولو كان لذيذاً عندهم فإنه محرّم وصار. وذكر شيخ الإسلام يقول: إن مثل الخمر كالأبوال، ومثل الحشيشة كالعذرة؛ يعني تقيحها له وتبشيعها لهذه الحشيشة التي يستحسنها هؤلاء الذين اتكست فطرتهم، نعوذ بالله، إذا عثر عليها فإنها تتلف وتذهب ماليتها على أهلها. ومثل ذلك أيضاً هذا التبن الذي هو دخان التبغ لما كان ضاراً ولا فائدة فيه، وإنما فيه خسارة كان إتلافه هدراً إذا استولت عليه يتلف ويحرق، ولو أن أهله اشتروه بأموال طائلة؛ فإنه لا قيمة له، وأنه محرّم ضار ليس فيه فائدة أصلاً، وإنما فيه مضار وفيه الخسران المبين. ذكر لنا بعض مشائخنا لما فتحت مكة في عهد الملك عبد العزيز -رحمه الله- نوب جماعة من المشائخ من العلماء أن يطهروا مكة عن ما فيها من المحرمات، فطلبوا منه أن يعطيهم الصلاحية فأعطاهم الصلاحية. فكانوا يدخلون على المستودعات وفيها مخازن التبنك فيخرجونه ويحرقونه في الأسواق، وكذلك ما يجدونه من الحشيشة ونحوها يحرقونها والناس ينظرون، ويعاقبون من يشربه؛ من وجدوه يشرب الدخان جلدوه أربعين جلدة، جلدوه أمام الناظرين؛ لأنه يتعاطى شيئاً محرماً ضاراً غير مفيد أصلاً، فإتلافه إهدار لماليتها، وعقوبة من يتعاطاه زجر لأمثاله، زجر له وزجر لمن يتعاطاه من الذين يشربونه أو يقعون فيه. كذلك أيضاً ما يعرف بالقات الذي هو شجر ينبت في بعض البلاد الجبلية، ثم يؤخذ ورقه ثم يأكله بعض الناس بعد أن يبذلوا فيه أموالاً طائلة، يشربونه بأموالهم ولا فائدة فيه؛ بل فيه مضرة فرائحته كريهة وطعمه كريه، ولو استحلوا طعمه فإنهم ليسوا عبرة. فإن هناك من يستحلي ما هو مر؛ كبعض الدواب التي تستحلي الحنظل. فعرف بذلك أن هذه المحرمات لا قيمة لها، وأنه إذا عثر عليها فإن العقوبة إتلافها على أهلها. وكذلك أيضاً الصور المنصوبة يجب أيضاً إتلافها ولا غرامة على من أتلفها؛ وذلك لأنها -كما سمعنا- تمنع دخول الملائكة، إذا كانت صوراً كاملة مصورة مرسومة، لها الرأس والوجه والقدم والأنف والجبين والخذ والذقن والعنق ونحو ذلك. في هذه القصة أنه كان في بيت النبي صلى الله عليه وسلم ستر ستارة على نافذة من النوافذ، وفي تلك الستارة تمثال -تمثال إنسان- وإن الملك جبريل لم يدخل بيت النبي صلى الله عليه وسلم؛ لوجود ذلك التمثال، ولوجود كلب فيه، والملائكة لا يدخلون بيتاً فيه صورة ولا فيه كلب، فجبريل أمر أن يُطمس رأس ذلك التمثال حتى يكون كهيئة الشجرة، إذا طمس رأسه بقيت الجثة ليس فيها حركة، والغالب أنها لم يكن لها قوائم فيكون كهيئة شجرة. وأمر بذلك القرام الذي فيه هذه الصور أن يشقق وأن يجعل منه وسائد؛ يعني مخدات أو مساند يجلس عليها وتمتنه وتكون منبودة؛ وذلك بعدما تشقق، والتشقيق يأتي على الصورة فيطمسها ويبشعها ولا يبقى لها جرم، فجعل ذلك إتلافاً لها. فإذا عثر على هذه الصور فإنها تتلف ولا قيمة لها، ولا غرامة على من أتلفها، ولو كان أهلها اشتروها أو يبذلوا فيها مالا؛ لأن ذلك اقتناء لفعل محرّم. ثم لا شك أيضاً أن الإتلاف يأتي على ما يشابه ذلك؛ في هذه الأزمنة توجد آلات اللهو والأفلام الخليعة لا قيمة لها تتلف إلا إذا كان يتعاطى بها فيسجل عليها شيء له فائدة، وكذلك أشرطة الكاسيت إذا كانت أغاني وملاهي من أتلفها فلا غرامة عليه، وإن كانت يستفاد منها بأن يسجل عليها محاضرات أو تذكير أو نحو ذلك صودرت على أهلها ولا يعطون لها قيمة؛ لأنه لا قيمة لها إذا كانت كذلك؛ أي فيها هذه الأغاني. يلحق بذلك جميع آلات الملاهي؛ فالعود الذي يلهي به إذا أتلف فلا قيمة له، وكذلك الرباب لا قيمة لها إذا أتلفت، وكذلك الطبول لا قيمة لها إذا أتلفت ولا غرامة على من أتلفها، وكذلك الشطرنج وما أشبهه من آلات الملاهي فمن أتلفها فلا غرامة عليه إذا كان قصده من إتلافها الغيرة، أنه أراد بإتلافها أنها محرمة. ومثلها أيضاً هذه الأجهزة التي هي الطبايق التي في ظهور بعض البيوت؛ الدشوش التي تتلقى الأشياء المحرمة؛ تبث الصور الفاتنة والصور المحرمة فينتج من آثار اقتنائها وقوع في الفواحش وفي المنكرات وما أشبه ذلك، هي أيضاً من الآلات المحرمة. هذا في إتلافها. ذكرنا أيضاً عقوبة من يتعاطاها، وأنه قد لا يقتصر على الإتلاف، بل يعاقب بجلدات؛ أن يجلد جلدات تزجره وتزجر أمثاله سواء كانت له أو لغيره؛ فمثلاً الذين يستعبرون هذه الصور وهذه الأفلام للفرجة وللنظر أو يستأجرونها، لا شك أنهم يعتبرون عصاة، فقد لا ينزجرون إذا أتلفت، لأنها ملك لغيرهم، ولكن يعاقبون بالجلد، يجلدون جلدات ينزجر بها أمثالهم، ويرتدعون عن تعاطي هذه المحرمات، هذه من العقوبات. وذلك لأن ترك هذه المحرمات تنفسي سبب لفشو المعاصي؛ فإن الأغاني فتنة يكون من آثارها فساد العباد والبلاد، يكون من آثارها فشو المعاصي فشو الزنا وارتكاب الفواحش، وما أشبه ذلك كما هو الواقع؛ كالذين يشاهدون تلك الصور التي تتلقى بواسطة القنوات الفضائية التي تبث هذه الشرور، فإذا أتلفها إنسان لو رماها مثلاً فتلف هذا الطبايق فلا قيمة له، وقد يعاقب من يقتنيه يعني حتى يرتدع عن اقتنائه. فالخاص أن ما ذكره شيخ الإسلام -رحمه الله- من عقوبات هذه المعاصي وإتلافها قياساً على إتلاف الصور المحرمة وما أشبهها هو القول الذي يؤيده الدليل؛ لأنه من تغيير المنكر. ذكر أيضاً بعد ذلك التعزيم لمن فعل على ذنبا، ويسمى أيضاً التنكيل، هذا التنكيل تعزيم أموال، عقوبات مالية يعجزها الإمام أو وكيله لأهل المخالفات؛ فمثلاً السرقة من غير حرز لا قطع فيها ولكن فيها التعزيم، لو جاء إنسان إلى أكياس في الأسواق، جاء في الليل وليست في حرز فأخذ منها كيساً وذهب به، ثم عثر عليه فعقوبته التعزيم؛ أنه يرد ذلك الكيس ومثله معه عقوبة مالية. وكذلك لو جاء إلى الثر بعد حصاده وهو في الجرين الذي يجمع فيه حتى يصفى، فأخذ منه صاعاً أو أصعاً بغير إذن أهله؛ لأن أهله قد ينامون في الليل ولا يحرسونه، إذا عثر عليه فإنه يغرم بأن يرد ما أخذ ومثله معه أو أكثر منه إذا رثي ذلك زاجراً. هذا من العقوبات المالية. كذلك المخالفات النظامية أيضاً يغرم أصحابها بهذه المخالفات؛ وذلك لأن تعاليم البلاد التي ينظمون بها بلادهم، ويسببون بها تماسك البلاد وعدم الفوضى فيها، انتظام هذه النظم مما يأمن للبلاد استقرارها وأمنها ورخاءها، لا شك أن هناك من يخالف هذه التنظيمات وما أشبهها، فيجوز للإمام معاقبة هؤلاء الذين يخالفون تلك التعليمات التي فيها مصلحة وأمن للبلاد والعباد، وإبعاد للضرر عن المواطنين، إبعاد للضرر الذي يلحق بقية المواطنين ونحوهم. ولو كانوا قد يقولون: إننا نتصرف في أموالنا كما نشاء، فالجواب: أن هذا التصرف إذا كان فيها ضرر فإنه ممنوع؛ فمثلاً إذا حدد بيع سلع أية سلع، ثم جاء من نقص من ذلك السعر، وقال: الناس يبيعون بعشرة وأنا أبيع بخمسة، سواء كان يبيع أو لا يبيع، لا شك أنه يضر بالآخرين؛ حيث إن الناس ينصرفون إليه مثلاً وينصرف الآخرون الذين تكسد سلعهم، فيجوز معاقبته؛ حيث أنه كسر سعر الأسواق. ومثل ذلك أيضاً المخالفات الأخرى؛ فإذا منع مثلاً توريد بعض السلع -فجاء بها من- وردتها تهريباً استحق أن يعاقب وأن يغرم. وكذلك أيضاً إذا منع بيع بعض الأشياء الضارة أو الفاسدة؛ كالفواكه والخضار التي هي فاسدة، وأكلها يحدث أمراضاً، فجاء من يبيعهها ويغش بها يستحق أيضاً أن يغرم وأن يعاقب؛ لأنه قد يوقع الذين يأكلونها في أمراض، وقد يقعون في غش بحيث يعتقدونها صالحة وهي ليست صالحة. وهكذا من يتعاطى أنواعاً من أنواع الغش الذي فيه ضرر بالمعاملين يستحق أن يغرم وأن يعاقب بما ينزجر به. ونعرف بذلك أن الشريعة جاءت لمصالح العباد وأن كل ما فيه مصلحة العباد والبلاد فإن الشرع يهدف إليه، ولو لم يكن عليه آية أو حديث منصوص، لكنه يدخل في القواعد العامة؛ كقوله صلى الله عليه وسلم: { لا ضرر ولا ضرار } . وكقوله صلى الله عليه وسلم: { من ضار مسلماً ضاره الله ومن شاق مسلماً شق الله عليه } وأشياء ذلك من القواعد. فينبغي لمثل هؤلاء ويرفع بأمرهم حتى لا يعم ضررهم وللسلامة صلة يأتي في الدروس الآتية إن شاء الله . نستمتع إلى الأسئلة. الأسئلة: هل يجوز تكبير أشرطة الأغاني المحرمة والموجودة في سيارات بعض الأقارب دون علمهم، أو رمي هذه الأشرطة من السيارة وذلك عندما أستعيرها من أحدهم؟ إذا كانت أغاني ماجنة فإنه يجوز إتلافها إذا قدرت عليها، ولم يترتب على ذلك ضرر؛ أما إذا خشيت من قطيعة ومن ضرب ومن تنكيل أو شكايات أو مرافعات فإن الشرور تدرأ بما يستطاع .